The Index of Collocation between the Arabic Linguistic Heritage and Text Linguistics

قرينة التضام بين التراث اللغوي العربي ولسانيات النص

بودانة طه الأمين، إشراف: أ. د بن علي سليمان

جامعة عمار ثليجي– الأغواط (الجزائر)

amineboudana1988@gmail.com

قُدم للنشر في: 06/ 08/ 2017 قُبل للنشر في: 04/ 06/ 2018

Abstract:

There is no doubt that the index of collocation , like all the other verbal and moral indexes, was not devoid of the books of the Arabic linguistic heritage, although it was not sometimes referred to as a statement. It referred to it as a hint. Then came modern linguistic studies to focus attention on the text rather than the sentence. This index as responsible for the function of connecting the sections of speech in an endless continuum is text.

Keywords: index, collocation , heritage, Arabic, linguistics, text.

الملخص :

مما لا شك فيه أن قرينة التضام كباقي القرائن اللفظية والمعنوية الأخرى لم تخلُ منها كتب التراث اللغوي العربي، وإن لم تشر إليها أحيانا تصريحا فقد أشارت إليها تلميحا ، ثم جاءت الدراسات اللغوية الحديثة لتصب الاهتمام على النص عوضا عن الجملة فكان لزاما عليها أن تسلط الضوء على هذه القرينة على اعتبار أنها المسؤولة عن وظيفة الربط بين أقسام الكلام في تسلسل مستمر لا متناهي هو النص.

الكلمات المفتاحية: قرينة، التضام، التراث، العربي، لسانيات، النص.

تمهيد: يعد التضام collocation ظاهرة شكلية كبرى تصور خصائص النسيج اللغوي لأي لغة من اللغات الإنسانية؛ إذ إن لكل لغة خصائصها في تجاور كلماتها، ومن خلال هذا النسيج تتأتى معاني التراكيب اللغوية كلٌّ حسب سياقه، وتكمن خطورة هذه القرينة في كونها تؤدي وظيفة الربط بين أقسام الكلام في تسلسل مستمر لا متناهي، فهي مسؤولة إلى حد كبير عن استمرار الكلام وعن إبداع تركيب جديدة تواكب المستجدات؛ فهي سر بقاء اللغة وجوهر العلاقات التركيبية الأفقية Syntagmatic relations.

1– المبحث الأول: التضام في التراث اللغوي العربي:

أ– التضام عند النحاة: يتجلى اعتماد النحاة الأوائل على هذه القرينة بشكل واضح في تقسيمهم للكلم العربي؛ فقد لاحظوا مجموعة من العلاقات الشكلية ترتبط أساسا بقرينة التضام استخدموها كمعيار للتفريق بين أقسام الكلم، نوجزها في النقاط التالية:

1– الكلمة التي تقع بعد حرف النداء لا تكون إلا اسما، وعلى هذا فإن حروف النداء لا تُضام إلا أسماء؛ يقول أبو البركات الأنباري (ت577هـ):« فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة... ومنها النداء؛ نحو: يا زيد، ويا عمرو ومنها الترخيم؛ نحو: يا حار ويا مالِ في ترخيم "حارث ومالك"، وقد قرأ بعض السلف: ﴿وَنَادَوا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَينَا رَبُّكَ﴾».[1]

2- الاسم المضاف يتطلب دوما مضافا إليه ولا تكون علاقة الإضافة إلا مع الأسماء، يقول ابن مالك (ت672هـ):« ويعتبرُ الاسمُ بندائِهِ... وصلاحيته بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه، أو إضافةٍ إليه»؛[2] فتُعد علاقة الافتقار غير المتأصل بين المضاف والمضاف إليه عندهم علامة شكلية تدل على اسمية المضاف.

3- يقبل الاسم التضام مع "أل"التعريف غير الموصولة ولا الاستفهامية؛ نحو: "الدار، الرجل،..."، أما الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل المضارع كقول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ** إلى ربنا صوت الحمار اليجدعِ

ويستخرج اليربوع من نافقائه ** ومن جحره بالشيحة اليتقصعِ[3]

يقول ابن هشام (ت761هـ):« يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:...، منها: أل غير الموصولة، كالفرس والغلام، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع، كقوله: [البسيط]

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حُكُومتُهُ ** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ[4]».[5]

4- تتضام الأسماء مع حروف الجر تضاما لفظيا؛ كقولنا:"خرجت من الدار"، أو تضاما معنويا كقولنا:" عجبت من أن قمت"؛ لأن الجملة المصدرية تُؤول بالاسم أي: "عجبت من قيامك".

5- يقبل الاسم أن يُسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة؛ فالمسند يفتقر دوما افتقارا غير متأصل إلى اسم يُسند إليه، يقول ابن هشام:« فالاسم مَا يقبل "أل" أَو النداء أَو الْإِسْنَاد إِلَيْهِ...، الثَّالِثَة الْإِسْنَاد إِلَيْهِ وَهُوَ أَن يسند إِلَيْهِ مَا تتمّ بِهِ الْفَائِدَة سَوَاء كَانَ الْمسند فعلا أَو اسْما أَو جملَة؛ فالفعل ك "قَامَ زيد" ف "قَامَ" فعل مُسْند وَ"زيد" اسْم مُسْند إِلَيْهِ ،وَالِاسْم نَحْو: "زيد أَخُوك" فالأخ مُسْند وَزيد اسْم مُسْند إِلَيْهِ ،وَالْجُمْلَة نَحْو: "أَنا قُمْت" فَقَامَ فعل مُسْند إِلَى التَّاء وَقَامَ وَالتَّاء جملَة مُسندَة إِلَى "أَنا"، وَهَذِه الْعَلامَة هِيَ أَنْفَع عَلَامَات الِاسْم ».[6]

6- يتضام الفعل مع حروف خاصة منها حروف النصب ك: "أن، ولن، وكي،" وحروف الجزم ك: "لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية،" وحروف الشرط ك: "إنْ، ولو، وأمَّا، ولولا، ونحوها،" وبعض الحروف الأخرى ك: "قد"، و"سوف"، "السين".

7- يتضام الفعل اللازم مع حروف جر خاصة توصله إلى المفعول به؛ نحو قولنا: " جلس محمد على الكرسي".

كما استفاد النحاة الأوائل من هذه القرينة في تحديد الأبواب النحوية، وسنكتفي بإيراد نموذج واحد نظرا لضيق المجال المخصص للبحث؛ فانطلاقا من ظواهر التضام استطاعوا أن يحددوا كلا من المبتدأ والخبر، وتتمثل هذه الظواهر في الاستغناء والافتقار والاختصاص والذكر والحذف والإظهار والإضمار والتنافر والمناسبة المعجمية. فمن أبرز ما يميز كلاً من المبتدأ والخبر الاستغناء عن العوامل اللفظية، وهو ما عبروا عنه بلفظ " التجرد عن العوامل اللفظية"؛ لأن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ أوبهما معا؛ يقول الزمخشري (ت 538هـ):« هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك:" زيد منطلق"؛ والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي "كان" و"إنّ" و"حسبت وأخواتها"، لأنهما إذا لم يخلُ منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة»[7]، ويفتقر المبتدأ افتقارا متأصلا إلى الخبر؛ إذ لا غنى للمبتدأ عن الخبر، يقول ابن مالك (ت 672هـ): والخبر الجزء المتمم للفائدة ** كالله بر، والأيادي شاهده[8]

كما تفطنوا للمناسبة المعجمية بين طرفي الإسناد فاشترطوا أن يكون الخبر صالحا لأن يُسند إلى المبتدأ، يقول ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا ** عن جثة وإن يفد فأخبرا[9]

أما الحذف والذكر فيوجز ابن مالك صورة الاستفادة منهما في تحديد طرفي الإسناد في قوله في الألفية:

«وحذف ما يُعلم جائز كما ** تقول: "زيد" بعد من عندكما؟

وفي جواب كيف زيد قل دنف ** فزيد أُستغني عنه إذ عُرف

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ** وفي نص يمين ذا استقر

وبعد واو عيّنت مفهوم مع ** كمثل كل صانع وما صنع»[10]

وفي مقابل هذا استفادوا كذلك من قرينة التضام السلبي أو التنافر في معرفة المواضع التي يُحذف فيها الخبر وجوبا؛ فبعد واو المعية التي لا يصح أن تكون عاطفة يجب حذف الخبر كقولنا: "كل صانع وما صنع" أي: "كل صانع وما صنع مقترنان"، كذلك لا يكون خبر في ورود الحال بعد المبتدأ كقولنا: "ضربي العبد مسيئا"؛ فالحال تسد مسد الخبر؛ يقول ابن مالك (ت672هـ) في ألفيته:

«وقبل حال لا يكون خبرا ** عن الذي خبره قد أضمرا

كضربي العبد مسيئا، وأتم ** تبييني الحق منوطا بالحكم[11]»

ولاحظوا أن المبتدأ إذا تضامَّ مع أداة استفهام أو نفي وكان وصفا وما بعده مثنى أو جمع فإن المبتدأ حينذاك يفتقر افتقارا متأصلا إلى الفاعل أو نائبه بدلا عن الخبر؛ كقولنا:"أقادمٌ أخواك؟"، "ما مخذول تابعوك"، ف" أخواك": فاعل سد مسد الخبر، و" تابعوك": نائب فاعل سد مسد الخبر، يقول ابن يعيش (ت643هـ):« قال: "ومن ذلك قولهم: أقائمٌ الزيدان" يعني أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدَّه، واعلمْ أن قولهم: "أقائمٌ الزيدان" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى؛ إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ؛ لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة. ولو قلت: "قائم الزيدان" من غيرِ استفهام لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السرَّاج، وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، نحوِ: "زيدٌ ضاربٌ أبوه"، أو موصوفٍ، نحوِ: "مررتُ برجلٍ ضارب أبوه"، أو ذي حالٍ، نحوِ: "هذا زيدٌ ضاربًا أبوه"، أو على استفهام، أو نفي بخِلافِ الفعل، فإنّه يعمل معتمِدًا وغيرَ معتمد».[12]

ب- التضام عند البلاغيين:

لقد نقل البلاغيون الاهتمام من حقل التحليل نحو حقل التركيب؛ فانتقلوا من ضيق الجملة إلى سعة النص مما انجر عنه عناية خاصة منهم بأحوال تآلف الوحدات اللغوية وتضامها متلائمة آخذا بعضها بأعناق بعض حتى يصير الكلام نسيجا محكما متلائم الأجزاء، فتأخذ كل وحدة من هذه الوحدات موقعها اللائق بها في هذا النسيج كحبات العقد الذي فُصلت أسماطه بالجواهر واللآلئ فخلص على أتم تأليف وأرشق نظام، وبرزت هذه العناية بصفة خاصة في حقل إعجاز القرآن؛ لأن حقيقة الإعجاز لا تكمن في أفراد الكلمات وإنما تكمن في تضامها على طريقة مخصوصة يكسبها رونقا خاصا؛ فالقرآن الكريم

انفرد نظمه عن كلام العرب بما تميز به من تآلف كلماته وحروفه وأصواته تآلفا يستريح له السمع والصوت والنطق وتضامّها على نسق جميل ينطوي على إيقاع رائع ما كان ليكون لو تخلفت كلمة أو حرف أو اختلف ترتيب[13]، يقول القاضي عبد الجبار (ت 415هـ):« اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات وإنما تظهر في الكلام في الضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة بأن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع»، ويتحدث عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) عن الضم بمعنى المجاورة والتأليف والرصف إثر تحليله لقول الشاعر:

ولما قضينا من منى كل حاجة ** ومسح بالأركان من هو ماسحُ

وشُدت على دهم المهارى رحالنا ** ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ** وسالت بأعناق المطي الأباطح[14]

فيقول: «حتى إنّ فَضْلَ تلك الحسنة يبقى لتلك اللفظة لو ذُكرتْ على الانفراد، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه وتأليفه وترصيفه، وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي وإن ازدادت حُسناً بمصاحبة أخواتها واكتست بهاءً بمُضَامَّة أترابها فإنها إذا جُلِيتْ للعين فَرْدةً، وتُركت في الخيط فَذَّة، لم تعدم الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في نفسها مَطويَّة والشَّذْرةِ من الذهب تراها بصُحْبة الجواهر لها في القلادة، واكتنافها لها في عنق الغَادة، ووَصْلها بريقَ جَمرتها والتهاب جَوْهَرها، بأنوار تلك الدُّرَر التي تجاورها، ولألاء اللآلئ التي تُناظرها تزداد جمالاً في العين، ولُطْف موقِع من حقيقة الزين، ثم هي إن حُرِمت صُحبة تلك العقائل، وفَرَّقَ الدهرُ بينها وبين هاتيك النفائس، لم تَعْرَ من بَهْجتها الأصيلة، ولم تذهب عنها فضيلة الذَّهبية، كلاَّ، ليس هذا بِقياس الشعر الموصوفِ بحسن اللفظ، وإن كان لا يبعد أن يتخيّله مَنْ لا يُنعم النظر، ولا يُتمّ التدبُّر، بل حقُّ هذا المثل أن يوضع في نصرة بعض المعاني الحكمية والتشبيهية بعضاً، وازدياد الحسن منها بأن يجامِعَ شكلٌ منها شكلاً، وأن يصل الذِّكرُ بين متدانيات في ولادة العقول إياها، ومتجاوراتٍ في تنزيل الأفهام لها»[15].

ويورد البلاغيون مصطلحات عديدة تدور في فلك التضام كالتأليف والرصف والمصاحبة والتجاور والنسق والنضد والتلفيق، وجميع هذه المصطلحات لها موقعها البارز والمحوري في النظريات الحديثة التي توصلها إليها علماء الغرب في مجال لسانيات النص، يقول الجرجاني متحدثا عن مزية التركيب والتأليف والترتيب:« ومن البيّن الجليّ أن التبايُنَ في هذه الفضيلة، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ليس بمجرَّد اللفظ، كيف والألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلّف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دونِ وجهٍ من التركيب والترتيب، فلو أنك عَمَدت إلى بيت شعرٍ أو فَصْل نثرٍ فعددت كلماته عَدّاً كيف جاء واتَّفق، وأبطلت **نضدَهُ** ونظامه الذي عليه بُني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، و**بنَسَقِه** المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في:" قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ ومنزل " منزل قفا ذكرى من نبك حبيب، أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهَذَيان»،[16] ويقول في السياق ذاته مستخدما مصطلح التلفيق:« وهَلْ يقع في وَهْم وإنْ جُهِد أن تتفاضلَ الكلمتانِ المفردتان مِنْ غيرِ أن يُنظَر إلى مكانٍ تقعانِ فيه منَ **التأليف** و**النظم**، بأكثرَ من أن تكونَ هذهِ مألوفةً مستعملةً، وتلك غريبةً وحشية، أو أن تكونَ حروفُ هذهِ أَخَفَّ، وامتزاجُها أَحسنَ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ؟ وهل تَجد أحداً يقولُ: "هذه اللفظةُ فصيحةٌ"، إلاَّ وهو يعتبرُ مكانَها منَ النظم، وحسنَ مُلائمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟، وهل قالوا: "لفظةٌ متمكِّنةٌ، ومقبولةٌ"،

وفي خلافهِ: "قلقة، ونابية، ومستكرهة"، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسنِ الاتفاقِ بينَ هذه وتلك مِن جهةِ معناهُما، وبالقَلَقِ والنُبوِّ عن سوء **التَلاؤم**، وأنَّ الأولى لم تَلِقْ بالثانية في مَعناها، وأن السابقَةَ لم تصلُحْ أن تكونَ **لِفْقاً** للتالية في مؤادها؟»[17]. وتتوصل نظرية النظم الجرجانية إلى حقيقة غاية في الأهمية في مجال لسانيات النص مفادها أن "الكلام المفيد ما هو إلا حصيلة لتضام اللفظ مع غيره من الألفاظ المناسبة له دلاليا، وذلك في إطار العلاقات النحوية الجامعة بينها"،[18] وقد عبر الجرجاني عن هذا التضام بمفهوم "التعليق" الذي له الفاعلية العظمى في عملية تركيب وتضام الكلمات سواء من الناحية الدلالية أو النحوية، يقول الجرجاني:« ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق بعض الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث؛ اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ولا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما»[19]، ويشير الجرجاني في هذه النظرية إلى قرينة التضام على أنها استلزام عنصر نحوي عنصرا نحويا آخر واستلزام كلمة كلمةً أخرى في قوله:« وإذ قد عرفْتَ أنَّ مدارَ أمرِ "النظْم" على مَعاني النحو، وعلى الوجُوهِ والفُروق التي من شأْنها أَنْ تكونَ فيه، فاعلمْ أنَّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليسَ لها غايةٌ تقفُ عندها، ونهاية لا تجد لهال ازدياداً بَعْدها، ثم اعْلَمْ أنْ ليستِ المزيةُ بواجبةٍ لها في أنْفُسِها، ومِنْ حيثُ هي على الإطلاق، ولكنْ تعرضُ بسببِ المعاني والأغراضِ التي يُوضعُ لها الكلامُ، ثم بحَسَبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ، واستعمالِ بعضِها معَ بعضٍ»،[20] فقوله:« ثم بحَسَبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ» يشير به إلى قرينة الرتبة، وأما قوله:« واستعمالِ بعضِها معَ بعضٍ» فيشير به إلى قرينة التضام من حيث هي تطلب إحدى الكلمتين الأخرى واستدعاؤها إياها، وعلى هذا فإن نظرية النظم الجرجانية تعد نظرية متكاملة الأركان والقواعد تهتم بدراسة النص الأدبي باعتباره كيانا بنائيا مؤلفا من وحدات لغوية متضامة بعضها إلى بعض في المواقع اللائق بها في التركيب حسب ما يقتضيه السياق بأبعاده النحوية واللغوية تبعا لمتطلبات النظام اللغوي.[21]

2- المبحث الثاني: التضام في ضوء لسانيات النص:

اتجه اهتمام اللغويين الغربيين بداية من الخمسينيات نحو النص ليظهر علم جديد يعرف ب"لسانيات النص" أو "علم اللغة النصي" يبحث في الانسجام النصي والارتباط الذي يحدث بين متواليات متتابعة من الجمل، كما يصف ويفسر الملامح المشتركة والمتباينة بين مجموعة من النصوص وأنماط مختلفة منها، يقول "روك" "Rock" في سياق حديثه عن هذا الوافد الجديد للساحة اللغوية:« ذلك العلم الذي يهتم ببنية النصوص وكيفية جريانها في الاستعمال، ويحاول تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى غير الجملة هي النص»،[22] لكن الإشكال الذي واجه الباحثين آنذاك صعوبة ضبط مفهوم النص؛ فيعرفه كل من روبرت "آلان دي بو جراند" "Robert alain de beaugrand" و"وولفجانج أولرخ دريسلار" " Wolfgang Ulirch" Dresler بأنه:« حدث تواصلي "communicative occurrence" يلزم لكونه نصا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية "Textuality" مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير؛ وهي السبك "cohesion" والحبك"consistency" والقصد"intentionality" والقبول"acceptability" والإعلام"informativity" والمقامية"situationality" والتناص "intertextuality"»،[23] ويعتبر "هارفج" "Harvege" النص "ترابطا مستمرا للاستبدالات السنتجمية التي تظهر الترابط النحوي في النص"،[24] ويشير "هاليداي" "Halliday" و"رقية حسن" إلى أن مصطلح "نص" يستعمل في اللسانيات ليعبر عن مقطع منطوق أو مكتوب يشكل كلا متحدا،[25] وينقل نصر حامد أبو زيد

عن المعاجم الأوربية تعريفا للنص مفاده أن النص يمثل «نسيجا من العلاقات اللغوية المركبة التي تتجاوز الجملة بالمعنى النحوي للإفادة...وهو سلسلة من العلامات المنتظمة في نسق من العلامات تنتج معنى كليا يحمل رسالة».[26]

وتعتبر لسانيات النص التضام مظهرا من مظاهر الاتساق المعجمي؛ فهو «يمثل توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك»، مثال ذلك قولنا:" ما لهذا الولد يتلوى في كل وقت وحين؟! البنات لا تتلوى" " "Why does this boy wriggle all the time?!Girls do not wriggle؛»[27] فالولد والبنت ليسا مترادفين ولا يحيلان إلى ضمير واحد ومع ذلك فورودهما في الخطاب يساهم في النصية، والتضام تحكمه مجموعة من العلاقات القائمة بين طرفيه وهي:

أ- التضاد: وهو ما يعرف بالنقيض عند المناطقة، وتزداد فاعليته المتمثلة في الربط وتحقيق التماسك كلما زاد حدة؛ فالنقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان مثل: الجنوب والشمال، والحي والميت، والعاقل والمجنون، ومن أنواع التضاد كذلك "العكس" مثل: باع/اشترى، رجل/امرأة، و"التضاد الاتجاهي" نحو: أعلى/ أسفل، ذهب/ أتى، ويضيف محمد خطابي علاقة أخرى حين يقول:« هناك علاقات أخرى إضافة إلى علاقة التعارض مثل الكل والجزء، أو الجزء والجزء، أو عناصر من نفس القسم العام؛ كرسي- طاولة (وهما عنصران من قسم عام هو التجهيز)»[28].

ب- التنافر: يتمثل في النفي داخل جنس معين مثل: "قط/كلب" في جنس الحيوان، "مدير/معلم" في جنس الوظائف، ويتعلق كذلك باللون نحو: "أزرق/ أحمر"، أو بالزمن نحو: "شهر/ عام".

ج- الجزئية: ويكون فيها أحد طرفي الثنائية اللفظية جزءا من الطرف الآخر؛ مثل: اليد/ الجسم، الصلاة/ السجود...

وهكذا تساهم هذه العلاقات بدلالاتها المتناقضة في صنع التماسك النصي؛ حيث يعمد المتكلم إليها في خضم السياق الدلالي للكلام لينعكس ذلك على متلقي الكلام في شكل شحنة شعورية تسهم في إعلامه بمقصدية المتكلم لاسيما إذا كان الكلام فنيا.[29]

3- المبحث الثالث: ما الفرق بين النظرة التراثية ونظرة لسانيات النص إلى قرينة التضام؟

من خلال ما سبق نلاحظ أن قرينة التضام قد نُظر إليها في التراث اللغوي العربي من زاويتين؛ من زاوية نحوية تركيبية وهي تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى، أو بعبارة أخرى:"أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخرا"،[30] ومن زاوية دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية وهو ما عبر عنه تمام حسان بقوله:« هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما؛ فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلًا ووصلًا وهلم جرا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضامّ اصطلاح "التوارد"»،[31] أما لسانيات النص فتناولت قرينة التضام من وجهة معجمية بحتة وجعلته وسيلة من وسائل تحقيق التماسك النصي؛ فالتضام من هذا المنظور هو "الارتباط الاعتيادي لكلمة ما بكلمات أخرى معينة"[32]، أو هو "عبارة عن ميل بعض ألفاظ اللغة إلى اصطحاب ألفاظ بعينها دون أخرى للتعبير عن فكرة ما".[33]

وقد كانت قرينة التضام من الزاوية المعجمية أو الدلالية مما أضافته لسانيات النص تتميما لجهود عبد القاهر الجرجاني الجبارة في ميدان دراسة النص؛ فقد أشار الجرجاني إلى معظم الأدوات المحققة للتماسك النصي مما استقر عليه الدرس اللساني المعاصر، كما تناول الفروق بين استعمال الأدوات المختلفة المحققة للاتساق والانسجام على مستوى البنية السطحية والعميقة- وهو

الأمر الذي شغل "فان دايك" "Van Dick" حين اهتم بهذه الروابط مقسما إياها على قسمين هما: الربط بالعطف، والوصل والفصل، كما أشار إلى العلاقات المكانية والسببية والحالية والزمنية مما يدخل في إطار معاني النحو عند الجرجاني-، يمكن أن نلمس هذا مثلا في قول الجرجاني:« وينظرَ في "الحروف" التي تَشْتركُ في معنىً ثم يَنفردُ كلُّ واحدٍ منها بخصوصيةٍ في ذلك المعنى، فيضع كلًا من ذلك في خاصِّ معناهُ، نحْوَ أن يجيءَ بـ "ما" في نفي الحال، وبـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ "إنْ" فيما يترجَّحُ بينَ أن يكونَ وأنْ لا يكون، وبـ "إذا" فيما عُلمَ أنه كائنٌ. وينظرَ في "الجملِ" التي تُسْرَدُ فيعرفَ موْضعَ الفصلِ فيها مِن موضعِ الوَصْل، ثم يعرفَ فيما حقُّه الوصْلُ موضعَ "الواو" من موْضعِ "الفاء"، وموضعَ "الفاء" من موضعِ "ثُمَّ"، وموضعَ "أو" من موضعِ "أم"، وموضَعَ "لكنْ" من موضعِ "بل".

ويتصرَّفَ في التّعريفِ والتَّنكيرِ والتّقديمِ والتأخير في الكلام كلِّه، وفي الحذف، والتكرار والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانَه، ويستعملَه على الصِّحة وعَلَى ما ينبغي له»؛[34]فالجرجاني قد تناول بالتفصيل آليات تحقيق التماسك النصي متمثلة في ظواهر التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والتكرار والإضمار والإظهار والوصل والفصل وأكد عليها بالأمثلة التطبيقية وبين علاقتها بالسياق وخضوعها لقصد المتكلم وظروف المتلقي، فنظرة الجرجاني تتقاطع كليا مع نظرة فان دايك " Van Dick" ؛ فكلاهما دعا إلى الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص مع أفضلية السبق الزمني للجرجاني.

بقي لنا في هذا المقام أن نجيب على إشكالية محورية في هذا البحث وهي:" إذا كانت قرينة التضام في عرف لسانيات النص تعد مظهرا من مظاهر الاتساق المعجمي، فهل ورد في التراث العربي ما يماثلها بهذا المعنى أو يقاربها على الأقل؟".

يرى "جون لوينز" "John Lewins" أن علاقات التضام بين الكلمات في النص تشعر بأن أحد المتقابلين في التضاد ذا معنى إيجابي والآخر ذا معنى سلبي، ليس فقط بالنسبة للمتكلم بل والمتلقي أيضا عند استقباله للنص، ولهذا تصنع مثل هذه العلاقات تماسكا نصيا بدلالاتها المتناقضة على مبدأ "والضد يظهر حسنه الضد"،[35] ويوازي هذا في التراث العربي ما يُعرف في علم البديع بالطباق أو المقابلة؛ ويعرفها ابن المعتز (ت 296هـ) بقوله:«قال الخليل – رحمه الله- : "يقال طابقت بين الشيئين إذا جمعت بينهما على حذو واحد، وكذلك قال أبو سعيد...»،[36] وقال أبو هلال العسكري (ت 395هـ):« قد أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هو الجمع بين الشيء وضده في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو البيت من بيوت القصيدة؛ مثل: الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار...والطباق في اللغة: الجمع بين الشيئين؛ يقولون: "طابق فلان بين ثوبين"، ثم أُستعمل في غير ذلك فقيل: "طابق البعير في سيره" إذا وضع رجله موضع يده...»،[37] ويقول السجلماسي (ت 704هـ):« هو مثال أول لقولهم "طابق ومطابق": خالف ونافر ومنافر، لا شاكل ووافق ولاءم على ما يظنه قوم من العلماء، ويغلط فيه كثير من الناس وجماعة من أهل الأدب»،[38] ويقول:«الطباق قول مركب من جزءين كل واحد منهما هو عند الآخر بحال منافرة...وجماع ذلك وضع الأشياء المتقابلة بحذاء بعض».[39] ومما يوردونه من الأمثلة لبيان هذا المصطلح غالبا قوله تعالى:﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: 82]، وقوله تعالى:﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[المائدة: 116]، وقوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾، وقوله تعالى:﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[الحديد: 23]، وقول بشار بن برد:

حتام قلبي مشغول بذكركم ** يهذي، وقلبك مربوط بنسياني

لهفي عليها ولهفي من تذكرها ** يدنو تذكرها مني وتنآني
إني لمنتظر أقصى الزمان بها ** إن كان أدناه لا يصفو لحران[40]

وقول المتنبي:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي ** وأنثني وبياض الصبح يغري بي[41]

وقول الآخر:

عذيري من الأيام مدت صروفها ** إلى وجه من أهوي يد النسخ والمحو
وأبدت بوجهي طالعات أرى بها ** سهام أبي يحي مسددة نحوي
فذاك سواد الحظ ينهى عن الهوى ** وهذا بياض الوحظ يأمر بالصحو[42]

من خلال التعريفات السابقة والنماذج التي يوردها البلاغيون في دراستهم للطباق والمقابلة نلاحظ ما يلي:

1- أن الطباق أو المقابلة القائمة بين العناصر الواردة في الآية الكريمة أو البيت الشعري كعلاقة لا تتعدى عندهم ذلك إلى النص برمته أو معظمه على الأقل؛ فهي تعمل على انسباك وانحباك بنى النص الصغرى فيما لا يتجاوز الآية والآيتين أو البيت والبيتين في أغلب الأحيان بخلاف ما تدعوا إليه لسانيات النص في تعاملها مع قرينة التضام؛ حيث تعدها وسيلة من وسائل الاتساق المعجمي للنص برمته.

2- رغم اجتهاد البلاغيين في رصد الأبيات المنظومة المعتمدة على علاقة الطباق أو المقابلة كأبيات بشار مثلا إلا أنهم لم يتناولوا تلك العلاقة كآلة معجمية مساهمة في اتساق النص ككل، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تغليبهم الجانب الجمالي الذوقي المتعلق بالألفاظ تاركين ما يتعلق بالنص لمباحث النقد الأدبي.

3- لم تكن قضايا البديع بصفة عامة تشغل حيزا مهما في الكشف عن أوجه الإعجاز القرآني سواء عند أصحاب نحو الجملة أو نحو النص، ولهذا لم تُذكر تلك القضايا ضمن وسائل الاتساق النصي وإن ذكرت كمحسنات لفظية خاصة على مستوى الأبيات الشعرية؛ فالنص القرآني كان الشغل الشاغل للغويين آنذاك، أما الشعر فإنه غالبا ما كان يُدرس كأبيات معزولة في منأى عن الوحدة الموضوعية للقصيدة.

4- في خضم هذا الوسط التراثي تبرز إشارات ثاقبة من قبل الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة" يستشرف بها دورا هاما للمحسنات اللفظية في تحقيق التماسك النصي، ونحن مضطرون لنقل كلامه على طوله لأهميته فيما نحن بصدده؛ حيث يقول في باب "القول في التجنيس":«وقد تجد في كلام المتأخرين الآنَ كلاماً حَمَل صاحبَه فرطُ شَغَفِه بأمورٍ ترجع إلى ما له اسم في البديع إلى أن ينسى أنَّه يتكلم ليُفهِم، ويقول ليُبين، ويُخيَّل إليه أنه إذا جَمَعَ بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عَنَاهُ في عمياء، وأنْ يُوقع السامعَ من طَلَبه في خَبْطِ عَشْوَاءِ، وربَّمَا طَمَسَ بكثرة ما يتكلَّفه على المعنى وأفسده، كمن ثقَّل العروسَ بأصناف الحَلْي حتى ينالها من ذلك مكرُوهٌ في نفسها. فإن أردت أن تعرف مِثالاً فيما ذكرتُ لك من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرِّجون على هذا الفنّ إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحَّته، وإلا حيثُ يأمَنون جنايةً منه عليه، وانتقاصاً له وتعويقاً دونه، فانظر إلى خُطَب الجاحظ في أوائل كتبه – والخُطبُ من شأنها أن يُعْتَمَد فيها الأوزانُ والأسجاعُ، فإنها تُرْوَى وتُتناقل تَنَاقُلَ الأشعار، ومحلُّها محلُّ النسيب والتشبيب من الشعر الذي هو كأنه لا يُرَادُ منه إلاّ الاحتفالُ في الصنعة، والدَّلالةُ على مقدار

شَوْطِ القَرِيحَة، والإخبارُ عن فَضْل القوة، والاقتدار على التفنُّن في الصنعة... وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سَجَعاً حَسَنَاً، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وسَاق نحوَه، وحتى تَجِده لا تبتغي به بدَلاً، ولا تجِد عنه حِوَلاً، ومن ها هنا كان أَحْلَى تجنيس تسمَعُه وأعلاه، وأحقُّه بالحُسْن وأولاهُ، ما وقع من غير قصدٍ من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهُّب لطلبه، أو مَا هو – لحسن مُلاءمته، وإن كان مطلوباً – بهذه المنزلة وفي هذه الصورة، وذلك كما يمثّلون به أبداً من قول الشافعي رحمه الله تعالى وقد سئل عن النَّبيذ فقال: " أجمع أهلُ الحرمين على تحريمه "، ومما تجده كذلك قولُ البحتري:

ذَهَبَ والأعالِي حيثُ تَذْهَبُ مُقْلَةٌ ** فيه بنَاظِرِهَا حَدِيدُ الأسفلِ»[43]

ويقول أيضا:« وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع فلا شبهة أنَّ الحُسْن والقُبْح لا يعترض الكلامَ بهما إلاّ من جهة المعاني خاصّةً، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيبٌ، أو يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيدٌ وتصويب، أما الاستعارة فهي ضربٌ من التشبيه، ونَمَطٌ من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعيه القلوب، وتُدركه العقول، وتُسْتَفتَى فيه الأفهامُ والأذهان، لا الأسماع والآذان، وأما التطبيق فأمره أبينُ، وكونه معنوياً أجْلَى وأظهر، فهو مقابلة الشيء بضدِه، والتضادّ بين الألفاظ المرَكَّبة مُحال، وليس لأحكام المقابلة ثَمَّ مَجَال، فخذ إليكَ الآن بيت الفرزدق الذي يُضْرَب به المثل في تَعَسُّفِ اللفظ:

ومَا مِثْلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكَاً ** أبُو أمِّهِ حيٌّ أبوه يُقاربه

فانظر أتتَصَوَّر أن يكون ذلك للفظهِ من حيث إنّك أنكرتَ شيئاً من حروفه، أو صادفتَ وحشيّاً غريباً، أو سُوقيّاً ضعيفاً؟ أم ليس إلاّ لأنه لم يُرَتِّب الألفاظ في الذكر، على مُوجب ترتيب المعاني في الفكر، فكدَّ وكَدَّر، ومنع السامع أن يفهم الغرضَ إلاّ بأنْ يُقدِّم ويؤخّر، ثم أسرفَ في إبطال النِّظام، وإبعاد المرَام، وصار كمن رَمَى بأجزاء تتألّف منها صورةٌ، ولكن بعد أن يُراجِعَ فيها باباً من الهندسة، لفرط ما عادَى بين أشكالها، وشدّةِ ما خَالف بين أوضاعها، وإذا وجدت ذلك أمراً بيِّنَاً لا يُعارضك فيه شكٌّ، ولا يملكك معه امتراءٌ، فانظر إلى الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ، ووصفوها بالسلامة، ونسبوها إلى الدَّماثة، وقالوا: كأنَّها الماءُ جَرَياناً، والهواءُ لُطفاً، والرياضُ حُسْناً، وكأنها النَّسِيم، وكأنها الرَّحيقُ مِزاجها التَّسْنِيم، وكأنها الديباج الخُسْرُوانيّ في مَرامي الأبصار، ووَشْيُ اليمَن منشوراً على أذْرُع التِّجَار، كقوله:

ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجةٍ ** ومَسَّح بالأركان مَنْ هو ماسحُ

وشُدَّت على دُهْم المهَارَى رِحَالُنا ** ولم يَنْظُر الغادي الَّذِي هو رائحُ

أخذْنا بأطراف الأحاديث بَيْنَنا ** وسَالَتْ بأعناق المطيِّ الأباطحُ

ثم راجعْ فكرتَك، واشْحَذْ بصيرتَك، وأحسِنِ التأمُّل، ودع عنك التجوُّز في الرأي، ثم انظر هل تجدُ لاستحسانهم وحَمْدهم وثَنائهم ومَدحهم مُنْصَرَفاً، إلاّ إلى استعارةٍ وقعت موقعَها، وأصابت غَرَضها، أو حُسن ترتيب تكاملَ معه البيانُ حتى وصلَ المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقرَّ في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن، وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد، وشيءٍ داخَلَ المعاني المقصودَة مداخلةَ الطفيليّ الذي يستثقل مكانهُ، والأجنبيّ الذي يُكره حُضوره، وسلامتهِ من التقصير الذي يَفْتَقِر معه السامِعُ إلى تَطَلُّب زيادةٍ بقيت في نفس المتكلم، فلم يدلَّ عليها بلفظها الخاصّ بها، واعتمد دليلَ حالٍ غير مُفْصِح، أو نيابةَ مذكورٍ ليس لتلك النِّيابة بمُسْتَصْلَح، وذلك أن أوّل ما يتلقَّاك من محاسن

هذا الشعر أنه قال: " ولما قضينا من مِنًى كلَّ حاجة " فعبّر عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فُروضِها وسُنَنِها، من طريقٍ أمكنه أن يُقصِّر معه اللفظ؛ وهو طريقة العموم، ثم نبّه بقوله: " ومسّح بالأركان من هو ماسحُ " على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسيرِ الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: " أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا " فوصل بذكر مسح الأركان، ما وليه من زَمِّ الركاب وركوب الرِّكبان، ثم دلّ بلفظة الأطراف على الصّفة التي يختصّ بها الرِّفاق في السَّفر من التصرف في فنون القولِ وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتظرِّفين، من الإشارة والتلويح والرَّمْز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طِيب النفوس، وقُوَّة النشاط، وفَضْلِ الاغتباط، كما تُوجبُه ألفة الأصحاب وأُنسةُ الأحباب، وكما يليق بحال من وُفِّق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حُسن الإياب، وتنسَّمَ روائح الأحبّة والأوطان، واستماع التهاني والتَّحايا من الخُلاَّن والإخوان، ثم زانَ ذلك كلَّه باستعارة لطيفةٍ طَبَّق فيها مَفْصِل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلُطْف الوَحْي والتنبيه، فصرحّ أوّلاً بما أومأ إليه في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تَنَازعوا أحاديثهم على ظهور الرَّواحل، وفي حال التوجُّه إلى المنازل، وأخبر بعدُ بسرعة السير، ووَطَاءة الظَّهر، إذ جَعَل سلاسة سَيْرِها بهم كالماء تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكّد ما قبْله، لأن الظُّهور إذا كانت وَطِيئةً وكان سيرها السَّيْرَ السهلَ السريع، زاد ذلك في نشاط الرِّكبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طِيباً، ثم قال: بأعناق المطيّ، ولم يقل بالمطيّ، لأن السرعة والبُطءَ يظهران غالباً في أعناقها، ويَبِين أمرهما من هَواديها وصدورِها، وسائِرُ أجزائها تستند إليها في الحركة، وتَتبعها في الثِّقَل والخفَّة، ويُعبِّر عن المرَح والنشاط، إذا كانا في أنفسها، بأفاعيلَ لها خاصّة في العنق والرأس، وتَدُلّ عليهما بشمائل مخصوصةٍ في المقاديم. فقل الآن: هل بقيتْ عليك حسنة تُحِيل فيها على لفظة من ألفاظها حتى إنّ فَضْلَ تلك الحسنة يبقى لتلك اللفظة لو ذُكرتْ على الانفراد، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه وتأليفه وترصيفه، وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي وإن ازدادت حُسناً بمصاحبة أخواتها، واكتست بهاءً بمُضَامَّة أترابها، فإنها إذا جُلِيتْ للعين فَرْدةً، وتُركت في الخيط فَذَّة، لم تعدم الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في نفسها مَطويَّة والشَّذْرةِ من الذهب تراها بصُحْبة الجواهر لها في القلادة، واكتنافها لها في عنق الغَادة، ووَصْلها بريقَ جَمرتها والتهاب جَوْهَرها، بأنوار تلك الدُّرَر التي تجاورها، ولألاء اللآلئ التي تُناظرها تزداد جمالاً في العين، ولُطْف موقِع من حقيقة الزين، ثم هي إن حُرِمت صُحبة تلك العقائل، لم تَعْرَ من بَهْجتها الأصيلة، ولم تذهب عنها فضيلة الذَّهبية، كلاَّ، ليس هذا بِقياس الشعر الموصوفِ بحسن اللفظ، وإن كان لا يبعد أن يتخيّله مَنْ لا يُنعم النظر، ولا يُتمّ التدبُّر، بل حقُّ هذا المثل أن يوضع في نصرة بعض المعاني الحكمية والتشبيهية بعضاً، وازدياد الحسن منها بأن يجامِعَ شكلٌ منها شكلاً، وأن يصل الذِّكرُ بين متدانيات في ولادة العقول إياها، ومتجاوراتٍ في تنزيل الأفهام لها».[44]

خاتمة:

خلاصة ما توصلتُ إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي:

1- يتجلى اعتماد النحاة الأوائل على قرينة التضام بشكل واضح في تقسيمهم للكلم العربي؛ فقد لاحظوا مجموعة من العلاقات الشكلية ترتبط أساسا بقرينة التضام استخدموها كمعيار للتفريق بين أقسام الكلم.

2- نقل البلاغيون وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الاهتمام من حقل التحليل نحو حقل التركيب؛ وانجر عن ذلك عناية خاصة منهم بأحوال تآلف الوحدات اللغوية وتضامها، وهذا ما فعلته لسانيات النص مطلع الخمسينيات من القرن العشرين.

3- توصل الجرجاني إلى أن حقيقة الإعجاز للنظم القرآني لا تكمن في أفراد الكلمات، وإنما تكمن في تضامها على طريقة مخصوصة يكسبها رونقا خاصا.

4- أورد الجرجاني في نظرية النظم مصطلحات عديدة تدور في فلك التضام؛ كالتأليف والرصف والمصاحبة والتجاور والنسق والنضد والتلفيق، وجميع هذه المصطلحات لها موقعها البارز والمحوري في النظريات الحديثة التي توصلها إليها علماء الغرب في مجال لسانيات النص.

5- توصلت نظرية النظم الجرجانية إلى حقيقة غاية في الأهمية مفادها: أن "الكلام المفيد ما هو إلا حصيلة لتضام اللفظ مع غيره من الألفاظ المناسبة له دلاليا، وذلك في إطار العلاقات النحوية الجامعة بينها"، وهي بهذا تتقاطع مع ما توصل إليه اللسانيون الغربيون في العصر الحديث بدءا من دي سوسير وانتهاء بعلماء لسانيات النص.

6- كان تناول قرينة التضام من الزاوية المعجمية أو الدلالية مما أضافته لسانيات النص تتميما لجهود عبد القاهر الجرجاني في ميدان دراسة النص؛ حيث جعلت التضام وسيلة من وسائل تحقيق التماسك النصي؛ باعتباره مظهرا من مظاهر الارتباط الاعتيادي لكلمة ما بكلمات أخرى معينة، وبتعبير آخر هو: " ميل بعض ألفاظ اللغة إلى اصطحاب ألفاظ بعينها دون أخرى للتعبير عن فكرة ما".

الهوامش والإحالات:

[1]- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط: 2، 1430هـ، ص: 39.

[2] - ابن مالك محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي: بيروت، 1387هـ، ص: 3.

[3] - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1418هـ: 1/ 35.

[4] - يُنسب البيت للفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 1/ 32.

[5] - ابن هشام عبد الله بن يوسف ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1429، ص: 44، 45.

[6] - ابن هشام عبد الله بن يوسف ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة: سوريا، (د،ط- د، ت)، ص: 23.

[7] - الزمخشري محمود بن عمرو ، المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحم، دار الهلال: بيروت، ط: 1، 1413هـ، ص: 43.

[8] - ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار التعاون، (د،ط- د، ت)، ص: 17.

[9] - المصدر نفسه: 17.

[10] - المصدر نفسه: 18.

[11] - المصدر نفسه: 18.

[12] - ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422- 2002: 1/ 243.

[13] - ينظر: محمود السيد شيخون، الإعجاز في نظم القرآن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: 1، 1398- 1978، ص: 86.

[14] - تُنسب هذه الأبيات لعدد من الشعراء منهم: ذو الرمة، وكثير عزة، وغيرهما، ينظر: كثير عزة، الديوان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة: بيروت، 1391هـ- 1971م، ص: 525. وينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية: بيروت، 1417هـ- 1996م، ط: 1، ج: 2، ص: 97.

[15] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة، ص: 24.

[16] - المصدر نفسه، ص: 1، 2.

[17] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة، ط: 3، 1413- 1992، ص: 45.

[18] - اسماعيل غازي دويدار، قرينة التضام في القرآن الكريم، مخطوط رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1425هـ- 2004، ص: 23.

[19] - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 13.

[20] - المصدر نفسه، ص: 87.

[21] – ينظر: محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر المعاصر: بيروت– دمشق، ط: 1، 1420، 1999، ص: 126، بوضياف محمد الصالح، قرينة التضام في القرآن الكريم في سورتي هود وطه، مخطوط رسالة ماجستير، 1430/ 1431، جامعة تلمسان، ص: 100.

[22] – خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000، ص: 167.

[23] – سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، جامعة الكويت، ط: 1، 2003، ص: 225.

[24] – نقلا عن: مصطفاوي جلال، نماذج وصف النص من الرؤية النحوية إلى الرؤية الاتصالية، مقال منشور بمجلة اللغة والاتصال، وهران، العدد: 12، ماي 2012، ص: 342.

[25] – ينظر، بوضياف محمد الصالح، قرينة التضام في القرآن الكريم، ص: 139.

[26] – نصر حامد أبو زيد، النص والسلطة والحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت– الدار البيضاء، ط: 5، 2006، ص: 150.

[27] – محمد خطابي، لسانيات النص "مدخل إلى انسجام الخطاب"، ط: 1، دار قباء، القاهرة، ص: 25.

[28] – المرجع نفسه: 25.

[29] – ينظر: مصطفاوي جلال، الدرس النحوي من الجملة إلى النص "مقدمة للقارئ العربي"، مقال منشور بمجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، العدد: 2، ديسمبر 2011، ص: 341.

[30] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: 5، 1427– 2006، ص: 217.

[31] – المرجع نفسه: 216.

[32] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط: 5، 1418– 1998، ص: 74.

[33] – محمد العبد، إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ط: 1، 1989، ص: 103.

[34] – الجرجاني، دلائل الإعجاز: 82.

[35] – ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص "اتجاه جديد في الدرس النحوي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط: 1، 2001، ص: 114.

[36] – ابن المعتز عبد الله بن محمد، البديع في البديع، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1410، 1990، ص: 27.

[37] – أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419– 1999، ص: 307.

[38] – أبو محمد القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1400– 1980، ص: 370.

[39] – المصدر نفسه: 375.

[40] – بشار بن برد، الديوان، تح: الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة: القاهرة، 1386هـ– 1966م، (د، ط)، ص: 211.

[41] – المتنبي أحمد بن الحسين أبو الطيب، الديوان، دار بيروت: بيروت، 1403هـ– 1983م، (د، ط)، ص: 448.

[42] – ينظر: صدر الدين المدني علي بن أحمد، أنوار الربيع في أنواع البديع، دار الروضة: الرياض، (د، ط– د، ت): 1/ 59.

[43] – الجرجاني، أسرار البلاغة: 7– 12.

[44] – المصدر نفسه: 20– 24.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1– ابن الإفليلي أبو القاسم إبراهيم بن محمد، شرح شعر المتنبي، تح: مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1412هـ– 1992، ط: 1.

2– الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان، ط: 2، 1430هـ.

3– البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1418هـ– 1998.

4– الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة.

5– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، جدة، ط: 3، 1413– 1992.

6– جلال مصطفاوي، نماذج وصف النص من الرؤية النحوية إلى الرؤية الاتصالية، مقال منشور بمجلة اللغة والاتصال، وهران، العدد: 12، ماي 2012.

7– جلال مصطفاوي، الدرس النحوي من الجملة إلى النص "مقدمة للقارئ العربي"، مقال منشور بمجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، العدد: 2، ديسمبر 2011.

8- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: 5، 1427- 2006.
9- خطابي محمد ، لسانيات النص "مدخل إلى انسجام الخطاب"، ط: 1، دار قباء، القاهرة.
10- دويدار اسماعيل غازي، قرينة التضام في القرآن الكريم، مخطوط رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1425هـ- 2004.
11- الزمخشري محمود بن عمرو، المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحم، دار الهلال: بيروت، ط: 1، 1413هـ.
12- أبو زيد نصر حامد، النص والسلطة والحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط: 5، 2006.
13- السجلماسي أبو محمد القاسم، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1400- 1980.
14- شيخون محمود السيد، الإعجاز في نظم القرآن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: 1، 1398- 1978.
صدر الدين المدني علي بن أحمد، أنوار الربيع في أنواع البديع، دار الروضة: الرياض، (د، ط- د، ت).
15- بوضياف محمد الصالح، قرينة التضام في القرآن الكريم في سورتي هود وطه، مخطوط رسالة ماجستير، 1430/ 1431، جامعة تلمسان.
16- طالب الإبراهيمي خولة، مبادئ اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000.
17- عباس محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر المعاصر: بيروت- دمشق، ط: 1، 1420، 1999.
18- العبد محمد، إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ط: 1، 1989.
19- العسكري أبو هلال، الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419- 1999.
20- عفيفي أحمد، نحو النص "اتجاه جديد في الدرس النحوي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط: 1، 2001.
21- عمر أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط: 5، 1418- 1998.
22- ابن مالك محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، دار التعاون، (د،ط- د، ت).
23- ابن مالك محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي: بيروت، 1387هـ- 1977.
24- مصلوح سعد عبد العزيز، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، جامعة الكويت، ط: 1، 2003- 1423.
25- ابن المعتز عبد الله بن محمد، البديع في البديع، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1410- 1990.
26- ابن هشام عبد الله بن يوسف ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 1429.
27- ابن هشام عبد الله بن يوسف ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة: سوريا، (د،ط- د، ت).
28- يعقوب إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية: بيروت، 1417هـ- 1996م، ط: 1.
29- ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422- 2002.

amineboudana1988@gmail.com